



صحيفة تسخر من الألمان: يرفضون التمييز ولا يرسلون أولادهم إلى مدارس فيها عرب وأتراك

# جدل العنصرية ينتقل إلى ألمانيا وخلاف حول كلمة «عرق» في الدستور

برلين - أ.ف.ب: عاد الجدل إلى ألمانيا بشأن وجود كلمة «عرق» في دستورها، في إطار التهيئة ضد العنصرية التي تشهدها الولايات المتحدة والعالم بعد وفاة جورج فلويد الأميركي من أصول أفريقية الذي تحول إلى رمز للاحتجاجات ضد العنصرية في العالم. وكان دعاة حماية البيئة، ثاني قوة سياسية في البلاد في نوابا التصويت، من أوائل الذين اقترحوا هذا الأسبوع تعديل القانون الأساسي الذي أقر في الثامن من مايو 1945 ويعد عماد ألمانيا الديمقراطية، وتطغى على هذا النص بشكل واضح الرغبة في رفض جذري لاضطهاد النازيين للأقليات.



محتجون ضد العنصرية أمام قسم شرطة في ديسو الألمانية حيث قتل أوري جالوه أثناء احتجازه من قبل الشرطة (رويترز)

وقال زعيم حزب الخضر روبرت هابيك في مقال في صحيفة «تاغيس - تسابتونج» اليسارية - إنه «حان الوقت لننسى العنصرية، كلنا معاً».

ورأى في أوج العديد من التظاهرات لإدانة التمييز وتكريم ذكرى جورج فلويد أن «إزالة كلمة عرق من القانون الأساسي ستشكل إشارة واضحة في هذا

الاتجاه». ويشير هابيك إلى المادة الثالثة من الدستور الألماني التي تنص على أنه «لا أحد يفترض أن يتعرض لتمييز أو يحصل على امتياز بسبب جنسه أو أسلافه أو عرقه أو لغته أو وطنه أو أصله أو معتقداته أو آرائه الدينية أو السياسية».

ويرى دعاة حماية البيئة أنه «ليست هناك أعراق جنسه أو أسلافه أو عرقه أو لغته أو وطنه أو أصله أو معتقداته أو آرائه الدينية أو السياسية».

وأصبحت بالية الآن. وهذا المطلب الذي يطرحه اليسار منذ سنوات، عاد في فبراير بعد اعتداء عنصري في هاناو حيث قتل ألماني تسعة أشخاص من أصول أجنبية.

وحصل «الخضر» على دعم اليسار الراديكالي الممثل بحزب «اليسار» (دي لينكه) والحزب الليبرالي اليميني والاشتراكيين الديمقراطيين

الشركاء الذي يمثلون أقلية في التحالف الحكومي مع المحافظين الذي تقوده أنجيلا ميركل. أما مدير مكتب مكافحة التمييز برنهارد فرانكه الذي يتمتع بنفوذ كبير، فيدعو أيضاً إلى شطب الكلمة ويقترح في الوقت نفسه استخدام عبارة «تمييز عرقي» أو «نسب عرقي» كما فعل العديد من المقاطعات حتى الآن.

وحتى الآن يبدو أن المحافظين بقيادة ميركل يحققون بعض التقدم. فقد صرح وزير الداخلية الألماني هورست سيهوفر، الذي يتحدر من بافاريا والمعروف بمواقفه التقليدية المحافظة جداً، بأنه «منفتح على النقاش». وقال «لا أريد أن أقف عائقاً في وجه» أي تغيير محتمل، معتبراً في الوقت نفسه أن الجدل نظري وأن الأهم هو «احتواء العنصرية في التطبيق» العملي. وبالعكس، دافعت وزارة العدل، التي يتولاها اشتراكي ديموقراطي، عن الإبقاء على الكلمة مشيرة إلى أجواء إدراجها بعد الحرب العالمية الثانية.

رفعوا شعار «لا شرطة لا سلام»

## شرطة فرنسا تنظم احتجاجات ترفض حظر «تقييد الرقبة» لاحتجاز الموقوفين



سيارات الشرطة تنظم تظاهرة تحت قوس النصر احتجاجاً على تقييد تحركاتها لاعتقال المشتبه بهم (أ.ف.ب)

باريس - رويترز: امتد الجدل الدائر في الولايات المتحدة حول «عنف الشرطة»، إلى فرنسا حيث نظمت الشرطة الفرنسية احتجاجات في عدة مدن بإحدى البلاد للاعتراض على حظر استخدام تقنية «تقييد الرقبة»، كأسلوب لاحتجاز المشتبه بهم الذي فرضته الحكومة استجابة للغضب الشعبي بعد وفاة الأميركي جورج فلويد خنقاً تحت ركية شرطي، وكذلك ما تردد بشأن زيادة حالات عنف الشرطة في البلاد.

وفي باريس أوقفت نقابات العاملين بالشرطة عشرات من سياراتها أمام قوس النصر قبل التحرك في مسيرة عبر طريق الشانزليزيه. ورفعت إحدى السيارات لافتة كتب عليها «لا شرطة، لا سلام»، وحملت أخرى رسوماً توضيحية لإصابات أفراد من الشرطة هوجموا أثناء أداء مهامهم مصحوبة بعبارة «من يقتل من؟». جاءت الاحتجاجات بعد اجتماع بين نقابات العاملين في الشرطة ووزير الداخلية كريستوف كاستانير بهدف تهدئة

الغضب المتصاعد في الشرطة. وقال فايبان فانلمريتش من الاتحاد الوطني للشرطة بعد الاجتماع إن النقابات أبلغت الوزير بان أسلوب الاحتجاز بتقييد الرقبة أنقذ أرواحاً، وهو أسلوب يحتاجه ضباط الشرطة لحين العثور على بديل ملائم.

وقال للصحافيين «الأمر الثاني الذي أبلغناه به هو الكف عن شراء السلم الاجتماعي... حيث تتملك شريحة معينة من السكان على حساب الشرطة، الشرطة ليست مسؤولة عن كل شئ المجتمع». وفي ضاحية بوبيني في باريس، اصطف أفراد الشرطة في وقت متأخر مساءً أمام مركز للشرطة والقوا الأغلال التي بحوزتهم على الأرض. وفي ليون أوقفت الشرطة سياراتها حول قصر بيلكور في وسط المدينة. وتقول جماعات مدافعة عن الحقوق إن الاتهامات الموجهة للشرطة الفرنسية بالعنف والعنصرية لا ينم النظر بها إلى حد كبير.

الشرطة تعزز الحماية لتمثيل شخصيات رمزية تحسباً لمظاهرات نهاية الأسبوع

## جونسون يتهم المحتجين بـ «التطرف»: لا يمكننا الآن تعديل ماضيها أو فرض رقابة عليه



السلطات تعزز الحماية لتمثال تاجر الرقيق روبرت كلايتون وباقي تماثيل لندن تحسباً للاحتجاجات (أ.ف.ب)

لندن - أ.ف.ب: حذر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أمس من أن التظاهرات المناهضة للعنصرية في المملكة المتحدة «خطفها منظر فون» كانوا يهاجمون الصروح الوطنية سعياً «لفرض رقابة على ماضيها»، في إشارة إلى الاحتجاجات المنددة بالماضي الاستعماري لبريطانيا. وعززت الشرطة تدابير الحماية في محيط تماثيل لشخصيات معروفة ورموز الحقبة الاستعمارية في أنحاء لندن قبيل موجة جديدة من التظاهرات والمسيرات في عطلة الأسبوع.

وقال جونسون في تصريحات على تويتر «من الواضح أن الاحتجاجات خطفت للأسف من متطرفين عازمين على العنف». وكانت تماثيل ترمز إلى الحقبة الاستعمارية تعرضت للتخريب ومنها تمثال تاجر الرقيق أورداد كولستون الذي أسقطه محتجون ورموه في الميناء بمدينة بريستول. كما لمخ متظاهرون بالصيغة

وقال إن «تمثال وينستون تشرشل في ساحة البرلمان تذكر دائم بإنجازاته في إنقاذ هذا البلد - وكل أوروبا - من طغيان فاش وعنصري». ويعتبر جونسون هذا الزعيم في فترة الحرب من أبطاله. وكتب جونسون «نعم كان يعبر أحياناً عن آراء كانت لاتزال غير مقبولة بالنسبة لنا اليوم، لكنه كان بطلاً

ويستحق نصبه التذكاري». ويلقي المتظاهرون على تشرشل باللوم في سياسات أدت إلى وفاة ملايين الأشخاص خلال المجاعة في ولاية البنغال الهندية عام 1943. وقال جونسون «لا يمكننا الآن تعديل ماضيها أو فرض رقابة عليه. لا يمكننا أن نتظاهر بأن لدينا تاريخاً

«مايكروسوفت» ترفض منح الشرطة تقنياتها التعرف على الوجوه.. و«أبل» و«بوتيبوب» تكشفان عن تمويل بـ 200 مليون دولار لدعم قضايا السود

## عمالة الإنترنت يتحركون تضامناً مع الاحتجاجات المناهضة للتمييز

وتنوي «مايكروسوفت» اعتماد آليات لتقييم استخدام هذه التكنولوجيا المثيرة للجدل حتى خارج إطار القوى الأمنية، على ما أضاف سميث. وأكد «في السنتين الأخيرتين ركزنا على تطوير وتطبيق مبادئ مثينة لمساعدتنا في استخدام تقنية التعرف على الوجوه ولم نتوقف يوماً عن المطالبة بتنظيم قوي من قبل الحكومة». وتهدد العمل بالتنسيق مع داعمي إقرار تشريع في هذا المجال، مشدداً على أن مايكروسوفت تستغل الفرصة «لتعزيز عملية التحقق من طلبات زبائننا الراغبين باستخدام هذه التقنية على نطاق واسع». ومنذ مقتل الأميركي الأسود جورج فلويد اختناقاً، تحاول الشركات المعنية بالإنترنت التفاعل مع ضغط الشارع وشبكات التواصل الاجتماعي.

وعلى خلفية التظاهرات المنددة بعنف الشرطة. وقال المسؤول الكبير في الشركة براد سميث خلال طاولة مستديرة نظمها صحيفة «واشنطن بوست»، «نحن لا نبيع تكنولوجيا التعرف على الوجوه إلى أجهزة الشرطة الأميركية في الوقت الراهن. طالما لم يسن تشريع فيدرالي متين يستند إلى حقوق الإنسان، لن نبيع هذه التكنولوجيا إلى القوى الأمنية».

عواصم - وكالات: قالت شركة أبل إنها ستزيد الإنفاق مع شركات التوريد المملوكة لسود في إطار مبادرة للمساواة والعدالة العرقية حجمها 100 مليون دولار، في حين قالت خدمة مقاطع الفيديو (يوتيوب) المملوكة لشركة غوغل إنها ستنفق 100 مليون دولار لتمويل الفنانين السود. وتنضم هذه الجهود إلى موجة تدابير تتخذها شركات إنترنت كبرى، إضافة إلى بنوك وشركات تجزئة ومؤسسات إعلامية وشركات إنتاج فني، بهدف إظهار الدعم لمجتمع السود بينما تثير الاحتجاجات الأخيرة في الولايات المتحدة وأماكن أخرى الانتباه إلى التمييز الطويل الأمد ضد الأميركيين من أصل أفريقي.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة أبل، تيم كوك في مقطع مصور نشر على تويتر إن مصنع آيفون يسعى إلى زيادة تمثيل الأقليات بين الشركات التي تتعامل معه. وأضاف كوك أن التحركات الأخرى ستشمل برامج لتعزيز مطوري التطبيقات من السود ومبادرات جديدة لزيادة التنوع والإدماج في أبل.

ببدرها، قالت سوزان وجسكي الرئيسة التنفيذية ليوتيوب